أصدر قراراً وزارياً باعتماد التقويم التربوي الشامل للأعوام الدراسية الخمسة المقبلة

وزير التربية: الأسبوع الأخير من شهر رمضان إجازة في المدارس

■ تنظيم العطل والإجازات سيوفر 51 مليوناً نتيجة الأيام الدراسية المهدرة بالأعوام السابقة ■ ترسيخ مبدأ الكفاءة في استثمار العام وتعزيز فرص التحصيل التعليمي للطلبة

عبدالعزيز الفضلي

في خطوة غير مسبوقة تستهدف إرساء استقرار طويل المدى للمنظومة التعليمية وتعزيز جودة العملية التربوية من خلال تنظيم مواعيد الدراسة والامتحانات والإجازات، بالإضافة إلى تثبيت المواعيد المرتبطة بالنقل والتسجيل والوظائف الإشرافية، أصدر وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي قرارا وزاريا باعتماد التقويم التربوي الشامل للأعوام الدراسية الخمسة المقبلة.

وقال الطبطبائي ان القرار يمثل إطارا تنظيميا ثابتا لجميع الجوانب التربوية والإدارية، حيث يشمل التعليم العام والديني والتربية الخاصة وتعليم الكبار، ليكون بذلك أول تقويم تربوي شامل يغطي جميع قطاعات التعليم، بما يمنح المدارس والهيئات التعليمية والإدارية القدرة على التخطيط المسبق ووضع برامجها الدراسية والأنشطة بشكل منظم ومدروس، مبينا أن التقويم الجديد يحدد بدقة مواعيد بدء ونهاية العام الدراسي، ومواعيد الامتحانات والإجازات، إلى جانب تحديد فترات النقل الإلكتروني للهيئة التعليمية والإدارية، والتقديم على الوظائف الإشرافية، ومواعيد تسجيل رياض الأطفال والمستجدين في المرحلة الابتدائية، ونقل المتعلمين بين مدارس التعليم العام والخاص، ما يشكل تنظيما إداريا وتربويا متكاملا يقوم على وضوح الرؤية، وحسن الاستعداد، والتخطيط المستقبلي.

وأشار إلى أنه اعتماد إجازة الأسبوع الأخير من شهر رمضان المبارك، لتشمل الطلبة وأعضاء الهيئتين التعليمية والإدارية في المدارس، مبينا أن هذا القرار يعكس مرونة الوزارة في إدارة التقويم التربوي وحسن توظيف الأيام الدراسية بما ينسجم مع متطلبات الخطة التعليمية، وهذه الخطوة جاءت ضمن رؤية مدروسة تضمن التوازن بين إتاحة فترة استراحة منظمة للهيئات التعليمية والإدارية والطلبة، وبين المحافظة على استكمال الخطط الدراسية دون أي إخلال بسير العملية التعليمية. كما بين أن الوزارة عملت على جدولة هذه الإجازة بشكل يضمن عدم تأثر عدد الأيام الدراسية الفعلية، ما يرسخ مبدأ الكفاءة في استثمار العام الدراسي ويعزز من فرص التحصيل التعليمي للطلبة، ضمن إطار واضح ومستقر للتقويم التربوي. وشدد على أن الهدف الأسمى من هذا التقويم هو ضمان تحقيق العائد التعليمي من كل يوم دراسي فعلي، مبينا أن السنوات

م.سيد جلال الطبطبائي

السابقة شهدت ظاهرة الغياب الجماعي بين العطل الرسمية، الأمر الذي لم يقتصر أثره السلبي على فقدان فرص التعلم فحسب، بل امتد ليشمل استنزاف الموارد التشغيلية للمدارس من كهرباء ومياه وتكييف ونقل وخدمات مساندة، دون أي مردود تعليمي ملموس. وأكد أن التقويم التربوي الجديد يسهم في معالجة هذه الظاهرة عبر تنظيم العطل والإجازات مسبقا، بما يعزز الانضباط والجدية في العملية التعليمية، ويرفع كفاءة الإنفاق التربوي، حيث تشير الدراسات التي قام بها فريق مختص إلى أن هذا التنظيم سيوفر ما يقارب 51 مليون دينار، وهي قيمة الهدر المالي الذي كان يسجل نتيجة الأيام الدراسية المهدورة في الأعوام السابقة، لافتا إلى أن الوزارة تنظر إلى هذا التوفير المالي باعتباره انعكاسا لنهج رشيد في إدارة الموارد، يوازيه استثمار حقيقي في المخرجات التعليمية والتربوية، إذ يعاد توجيه الجهود والموارد لخدمة الطالب بشكل مباشر، وتعزيز الأنشطة التربوية والبرامج المساندة التي تثري خبراته التعليمية وتزيد من فاعلية الحصص الدراسية.

وأوضح أن الحضور المدرسي المنتظم ليس مجرد التزام شكلي، بل واجب وطني ومسؤولية مشتركة تقع على عاتق الطالب وولي الأمر والإدارة المدرسية على حد سواء، مشددا على أن الالتزام بالدوام يشكل ركيزة أساسية في بناء شخصية الطالب وصقل مهاراته، ويضمن استثمار كل يوم دراسي في خدمة أهداف التعليم والتربية، كما ان غياب الطلبة بشكل متعمد أو جماعي يحرمهم من فرص التعلم ويضعف من الأثر التربوي لجهود المعلمين والإداريين، ما يستدعي ترسيخ ثقافة الانضباط والجدية بوصفها جزءا أصيلا من نجاح المنظومة التعليمية وتطوير مخرجاتها بما يخدم المجتمع الكويتي بأكمله. وأشار إلى أن لوائح الحضور والغياب المعتمدة من الوزارة ملزمة للجميع، وعلى الإدارات المدرسية مسؤولية مباشرة في تطبيقها ومتابعة تنفيذها بدقة، مؤكدا أن التزام الإدارات المدرسية بهذه اللوائح واجب مهني وقانوني، وأن أي تقصير أو تهاون في هذا الجانب يعد مخالفة تستوجب المساءلة وفق الأطر القانونية المنظمة للعمل التربوي. واختتم تصريحه بالتأكيد على أن الوزارة ماضية في تنفيذ هذا التقويم التربوي بما يترجم حرصها على إحداث خطوة جديدة في استقرار الأعوام الدراسية المقبلة، وتحقيق التوازن بين متطلبات العملية التعليمية واحتياجات الطلبة والمعلمين، في إطار منظم ومدروس يضمن الاستفادة المثلى من الموارد البشرية والمالية، ويعزز مكانة التعليم في الكويت كدعامة أساسية للتنمية الشاملة.

16 سبتمبر موعد دوام طلبة بقية المراحل التعليمية.. وأسبوع واحد إجازة منتصف العام

اعتماد التقويم الدراسي 2025 ـ 2026: يوم 7 سبتمبر دوام العاملين بالمدارس و15 منه لطلبة الصف الأول الابتدائي

انطلاق امتحانات نهاية العام الدراسي لطلبة الثانوية يوم 17 يونيو المقبل حتى 29 منه

عبدالعزيز الفضلي

اعتمد وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي التقويم الدراسي للعام الدراسي 2025ـ2026، حيث حدد من خلاله موعد بدء دوام العاملين في المدارس يوم الأحد المقبل 7 سبتمبر ويوم الاثنين 15 منه دوام تلاميذ الصف الاول الابتدائي واليوم الذي يليه 16 الجاري موعد لدوام طلبة بقية طلبة المراحل التعليمية والأربعاء 17 بدء دوام الاطفال في مرحلة رياض الاطفال.

وذكر الطبطبائي في التقويم ان اجازة منتصف العام الدراسي تبدأ في 18 يناير وتنتهي في 22 منه لمدة اسبوع، مشيرا إلى ان امتحانات نهاية العام الدراسي لطلبة الثانوية العامة ستنطلق في 17 يونيو حتى 29 منه.

وكشفت مصادر تربوية لـ «الأنباء» عن ان اجازة منتصف العام الدراسي أسبوع فقط وتعوض في الأسبوع الأخير من شهر رمضان المبارك، مشيرا الى ان العام الدراسي بعد المقبل ستعود الإجازة لمدة أسبوعين بعد تقديمه اسبوعا.

«الأنباء» تنشر ضوابط مراكز عمل الكوادر الوطنية من المعلمين

مراكز عمل المعلمين			
التخصص	المرحلة	منطقة السكن/المحافظة	مراكز العمل
العلوم	جميع المراحل	حولي/ العاصمة/ الجهراء	حولي
		مبارك الكبير/الفروانية/الأحمدي	مبارك الكبير
الفلسفة	المرحلة الثانوية	العاصمة/حولي	العاصمة
		الأحمدي/مبارك الكبير	الأحمدي
		الفروانية/الجهراء	الفروانية
الديكور	المرحلة المتوسطة	الأحمدي/حولي	الأحمدي
		الجهراء/ الفروانية	الجهراء
		العاصمة/مبارك الكبير	حسب السكن
الكهرباء	المرحلة المتوسطة	العاصمة/الفروانية/الجهراء	العاصمة
		الأحمدي/حولي/مبارك الكبير	الأحمدي

مراكز عمل المعلمات			
التخصص	المرحلة	منطقة السكن/المحافظة	مركز العمل
رياض الأطفال	رياض الأطفال	الفروانية/الجهراء	الجهراء
		العاصمة/حولي/مبارك الكبير/الأحمدي	حسب السكن
التربية الإسلامية	جميع المراحل	العاصمة/الفروانية	العاصمة
		حولي/مبارك الكبير/الأحمدي	حولي
		الجهراء	حسب السكن
العلوم	جميع المراحل	حولي/الأحمدي	حولي
		الجهراء/الفروانية	الجهراء
		العاصمة/مبارك الكبير	حسب السكن
الأحياء	المرحلة الثانوية	حولي/الأحمدي	حولي
		العاصمة/مبارك الكبير/الفروانية/الجهراء	حسب السكن
الجغرافيا	المرحلة الثانوية	حولي/مبارك الكبير	حولي
		العاصمة/الفروانية/الأحمدي/الجهراء	حسب السكن
التربية الفنية	جميع المراحل	الفروانية/الجهراء	الجهراء
		العاصمة/حولي/مبارك الكبير/الأحمدي	حسب السكن
الحاسوب	جميع المراحل	العاصمة/مبارك الكبير	العاصمة
		حولي/الفروانية/الأحمدي/الجهراء	حسب السكن
الاقتصاد المنزلي	جميع المراحل	العاصمة/الفروانية/الجهراء	العاصمة
		حولي/مبارك الكبير/الأحمدي	حولي
الكهرباء	المرحلة المتوسطة	العاصمة/الفروانية	العاصمة
		حولي/الأحمدي	حولي
		مبارك الكبير/الجهراء	حسب السكن
الديكور	المرحلة المتوسطة	الفروانية/الجهراء	الجهراء
		العاصمة/حولي/مبارك الكبير/الأحمدي	حسب السكن
التربية الموسيقية	جميع المراحل	حولي/مبارك الكبير/الأحمدي	الأحمدي
		العاصمة/الفروانية/الجهراء	الجهراء

عبدالعزيز الفضلي

اعتمد وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي قرار الضوابط الواجب اتباعها لتحديد مراكز عمل الكوادر الوطنية للتعيين كأعضاء في الهيئة التعليمية خلال العام الدراسي 2025/2026.

وقال الطبطبائي في قراره، الذي تلقت «الأنباء» نسخة منه: إنه بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبعد تدارس الأعداد المتوقعة لمخرجات كليات إعداد المعلم من الكوادر الوطنية ومقارنتها باحتياجات المناطق التعليمية في مختلف التخصصات وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل، تقرر:

أولا: يتم تحديد مراكز عمل أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين خلال العام الدراسي 2025/2026 من ذوي التخصصات المذكورة أدناه بمراكز العمل المبينة قرين كل منها.

ثانيا: يباشر سكان مدينة صباح الأحمد السكنية، وسكان مدينة الخيران السكنية، وسكان الوفرة السكنية العمل في مدارس تلك المناطق السكنية.

ثالثا: التخصصات الأخرى التي لم يرد ذكرها في القرار يتم تعيينهم وفق المناطق التعليمية التابعة لأماكن سكنهم.

رابعا: يتولى الوكيل المساعد للشؤون التعليمية إصدار نشره داخلية لتوزيع الكوادر الوطنية من غير حديثي التخرج وغير التربويين، على أن لا تخرج خطة التوزيع عن الإطار العام لهذا القرار.

خلال زيارة تفقدية إلى مدرسة الدعية المشتركة

محافظ العاصمة: انطلاقة مثالية للعام الدراسي

محافظ العاصمة والفروانية بالإنابة الشيخ عبدالله سالم العلي خلال زيارته التفقدية إلى مدرسة الدعية

في إطار الحرص على دعم الجهود المبذولة لضمان انطلاقة ناجحة وآمنة للعام الدراسي الجديد 2025ـ2026، قام محافظ العاصمة والفروانية بالإنابة الشيخ عبدالله سالم العلي بزيارة تفقدية الى مدرسة الدعية المشتركة الابتدائية والمتوسطة بنات، التقى خلالها قيادات من وزارة التربية ومنطقة العاصمة التعليمية، وذلك للوقوف على آخر الاستعدادات والتجهيزات الخاصة باستقبال الطلبة في مختلف المراحل الدراسية.

وأكد الشيخ عبدالله سالم العلي خلال الزيارة أهمية التكامل والتنسيق بين كل الجهات التعليمية والأمنية والخدمية، مشيدا بالجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة التربية بقيادة الوزير، وبما تقدمه المنطقة التعليمية من استعدادات ميدانية تهدف إلى توفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة لأبنائنا وبناتنا الطلبة.

وثمن الجهود الحثيثة التي تقوم بها إدارة منطقة العاصمة التعليمية وكوادرها الإدارية والفنية والتعليمية، مؤكدا أن ما شاهده من تنظيم واستعدادات يعكس مستوى عاليا من الجاهزية والحرص على تحقيق انطلاقة مثالية للعام الدراسي الجديد.

وناقش مع القيادات التربوية والمنطقة التعليمية كل الجوانب المتعلقة ببدء العام الدراسي، مشددا على أن محافظة العاصمة لن تدخر جهدا في دعم كل ما من شأنه تسهيل مهام العاملين في الحقل التربوي، وتوفير أفضل الظروف لأبنائنا وبناتنا لتحقيق التميز الأكاديمي والتربوي.

وفي ختام جولته، عبر المحافظ عن خالص تمنياته لكل أفراد الأسرة التعليمية بعام دراسي ناجح ومثمر، داعيا الله أن يوفق الطلبة في مسيرتهم العلمية، وأن يكون العام الدراسي الجديد عاما مميزا وحافلا بالعطاء والنجاح.

ضبط 63 موقعاً و68 عاملاً مخالفاً من بداية يونيو حتى نهاية أغسطس

«القوى العاملة»: انتهاء حظر العمل بالأماكن المكشوفة خلال وقت الظهيرة

فرحان الشمري

أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة عن انتهاء فترة حظر العمل خلال وقت الظهيرة في الأماكن المكشوفة، والتي استمرت من 1 يونيو حتى 31 أغسطس، من الساعة 11 صباحا وحتى 4 عصرا، وذلك ضمن حملتها التوعوية والتفتيشية «سلامتهم أهم».

وأوضح مدير عام الهيئة بالتكليف مرزوق العتيبي، أن الهيئة أطلقت منذ بداية الفترة حملة إعلامية وحملات تفتيش ميدانية للتأكد من الالتزام بالقرار الإداري 535 لسنة 2015، الذي يحظر تشغيل العمالة في المواقع المكشوفة أثناء ساعات الذروة المناخية حفاظا على سلامة العاملين.

وأوضح العتيبي أن فرق التفتيش غطت جميع المحافظات للتأكد من الالتزام بالقرار، مشيرا إلى ضبط 63 موقعا مخالفا و68 عاملا، بالإضافة إلى 37 بلاغا خلال الفترة المحددة، مؤكدا أن القرار يهدف إلى حماية العمال من الظروف المناخية القاسية وتنظيم ساعات العمل دون الإضرار بسير المشاريع، مؤكدا توافقه مع معايير العمل الدولية.

وتقدمت الهيئة بالشكر إلى أصحاب العمل الملتزمين، وإلى المواطنين الذين ساهموا في رصد أي مخالفات من خلال الإبلاغ عنها.

توفير أجواء إيجابية في مختلف المرافق التعليمية يساعد الطلبة على الالتزام والتفوق الدراسي

استعدادات متميزة لاستقبال الدراسة ببرامج وخطط تعليمية متكاملة

تطوير المناهج وأدوات التعليم والتربية بالتعاون مع مؤسسات ومنظمات وخبرات متخصصة

«كونا»: مع اقتراب بدء العام الدراسي 2025 ـ 2026 تستعد الجهات التربوية في البلاد لاستقبال الطلبة ببرامج وخطط تهدف إلى تحقيق بيئة تعليمية متكاملة وتوفير أجواء إيجابية في مختلف المرافق التعليمية تساعد على تحفيز الطلبة وتشجيعهم على الالتزام والتفوق الدراسي.

وفي هذا السياق، تولي الكويت اهتماما خاصا بالعملية التعليمية من خلال التأكيد على إلزامية التعليم في المراحل الأساسية وتوسيع نطاق المبادرات الهادفة إلى تطوير جودة التعليم والمعلم والطالب في آن واحد باعتبار ذلك حجر الزاوية في بناء المجتمعات الحديثة.

وتبنت الكويت نظام التعليم الإلزامي وفقا للقانون 11 لسنة 1965 الذي ينص على أن يكون التعليم إلزاميا مجانيا لجميع الأطفال الكويتيين من ذكور وإناث من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة المتوسطة قبل أن يشمل المرحلتين الثانوية والجامعية لما له من تأثير مباشر على التنمية البشرية وتعزيز المواطنة وتكافؤ الفرص.

وتلتزم الدولة وفق ذلك بتوفير المرافق التعليمية والكتب والمعلمين وكل ما يضمن نجاح التعليم الإلزامي من قوة بشرية ومادية.

وفي هذا الصدد، أكد وزير التربية الأسبق د.يعقوب الغنيم في تصريح لـ «كونا» أن مسيرة التعليم تحظى باهتمام ورعاية خاصة في الكويت وتعد من أهم الأسس التي يقوم عليها تقدم الأفراد ونهضة المجتمعات، لافتا إلى دور التعليم في إكساب الفرد المعرفة والمهارات التي تجعله قادرا على مواجهة تحديات الحياة وخدمة نفسه وأسرته ووطنه.

وقال د.الغنيم الذي عمل معلما للغة العربية في ثانوية الشويخ ووكيلا لوزارة التربية، إن الكويت جسدت هذا الاهتمام من خلال إلزامية التعليم في مراحله الأساسية ما يعكس إيمانها العميق بأن الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار الأمثل لبناء مستقبل مزدهر ومستدام.

وأضاف أن قانون التعليم النظامي الذي جاء بعد نظام (الملا والكتاتيب) حقق قفزة نوعية في نظام التعليم بالبلاد وغرس القيم والأخلاق والانضباط لدى التلميذ وبناء شخصيته حتى أصبح مواطنا صالحا يسهم في تنمية مجتمعه.

وذكر أن التاريخ أثبت أن الدول التي اهتمت بالتعليم استطاعت أن تحقق التقدم والازدهار في شتى المجالات فيما عانت الدول التي أهملته من التخلف والفقر، مبينا أن اهتمام الدولة في التعليم لم يقتصر على الطلبة الأصحاء بل شمل أيضا ذوي الاحتياجات الخاصة حيث وفرت لهم التعليم المجاني والمباني الخاصة والمعلمين المهرة.

من جانبها، شددت عضو مجلس أمناء كلية القانون الكويتية العالمية ورئيس الجمعية الوطنية لحماية الطفل د.سهام الفريح على أهمية التعليم في المجتمعات ودوره في تحقيق التنمية البشرية، مشيرة إلى تجارب بعض الدول الآسيوية ومنها سنغافورة التي عانت من مشكلات عدة قبل أن تحقق قفزة كبيرة بفضل عنايتها الكبيرة بالتعليم وتطوره.

وأكدت في هذا الصدد ضرورة الاهتمام بكل جوانب العملية التعليمية ولاسيما تطوير المناهج وأدوات التعليم والتربية بالتعاون مع مؤسسات ومنظمات وخبرات متخصصة بما يضمن وجود أساليب تفاعلية تحول الطالب أو التلميذ إلى مشارك أساسي في استيعاب القيم والمعرفة.

من جهته، قال عضو هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الكويت د.وليد العنزي إن التعليم يبقى ركيزة أساسية في بناء المجتمع وضمان مساهمة الأجيال القادمة في مسيرة التنمية الوطنية اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

وأعرب العنزي عن تقديره لحرص الكويت على فرض إلزامية التعليم ما يعكس اهتمامها بالقضاء على الأمية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتقليل الفجوة الطبقية وحماية الطفولة.

ولفت إلى الأثر الإيجابي للتعليم على المجتمع، حيث يضمن التحاق الأطفال في سن الدراسة بالمدارس ما يخفض معدلات الأمية بشكل كبير ويعزز العدالة والمساواة للجميع بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجغرافية ويقلل من مخاطر تشغيل الأطفال أو حرمانهم من التعليم بسبب ظروف الأسرة، مشيرا إلى دوره في المجالين الاقتصادي والثقافي من ناحية تنمية رأس المال البشري وإعداد جيل قادر على الانخراط في سوق العمل بكفاءة وتعزيز الإنتاج الوطني وكذلك ترسيخ الهوية الوطنية من خلال مناهج تعزز الانتماء والوعي بتاريخ وثقافة الكويت وكذلك القيم الأخلاقية والاجتماعية.

بدورها، أكدت عضو هيئة التدريس في كلية الآداب بجامعة الكويت د.نجاح الذايدي إن التعليم الإلزامي في الكويت ليس مجرد نظام قانوني يلزم أولياء الأمور بإلحاق أبنائهم بالمدارس، بل هو خيار استراتيجي وطني اتخذته الدولة لبناء مجتمع متعلم منتج ومتماسك اجتماعيا.

وقالت الذايدي إن هذه الفكرة بدأت منذ أكثر من ستة عقود وتطورت عبر مراحل تشريعية وتربوية واجتماعية، مشيرة إلى أهمية هذا القانون في تحقيق العدالة لتوفير فرص تعليم متساوية للجميع، موضحة أن هذا القانون له أثر بالغ على المجتمع، حيث إن الدولة تكفل لمواطنيها حق التعليم مجانا حماية لهم من الأمية وضمان توفير مستقبل مشرق خال من البطالة والجريمة والمخدرات.

وأكدت أن قانون التعليم الإلزامي ساهم في تعزيز مشاركة المرأة في المجتمع من خلال فتح المجال أمامها للتعلم ودخول سوق العمل والمساهمة في التنمية، ومن أبرز التحديات التي تواجه القانون حاجته المستمرة للتطوير من أجل مواكبة التغيرات العالمية بالإضافة إلى معالجة الكثافة الطلابية في بعض المدارس ومتابعة جودة التعليم.